

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٢٨٠

الخميس ٤ آذار/مارس ٢٠١٠، الساعة ١٠/١٠  
نيويورك

الرئيس: السيد دايزوسي - نغوندي . . . . . (غابون)

الأعضاء: الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركن  
أوغندا . . . . . السيد رونغوندا  
البرازيل . . . . . السيدة فيوتي  
البوسنة والهرسك . . . . . السيدة كولا نخوفيتش  
تركيا . . . . . السيد أباكان  
الصين . . . . . السيد ليو زينمن  
فرنسا . . . . . السيد آرو  
لبنان . . . . . السيد سلام  
المكسيك . . . . . السيد بوييتي  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير مارك لايل غرانت  
النمسا . . . . . السيد ماير - هارتينغ  
نيجيريا . . . . . السيدة أوغوو  
الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة رايس  
اليابان . . . . . السيد تاكاسو

## جدول الأعمال

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي أول جلسة للمجلس في شهر آذار/مارس، أود أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد جيران أرو، الممثل الدائم لفرنسا، على عمله رئيساً لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير ٢٠١٠. وأنا على يقين بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير أرو على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## عدم الانتشار

### إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السفير يوكيو تاكاسو، الممثل الدائم لليابان ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وأعطى الكلمة الآن للسفير تاكاسو.

### السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود

أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأشاركم الإعراب عن الشكر للسفير أرو والوفد الفرنسي على ما قاما به من عمل ممتاز خلال شهر شباط/فبراير.

ويسرني أن أعرض تقرير لجنة ١٧٣٧ هنا اليوم. وهذا هو التقرير الثالث عشر عن فترة التسعين يوماً الذي يقدم إلى مجلس الأمن وفقاً للفقرة ١٨ (ج) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ويغطي التقرير الفترة من ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠١٠، وهي الفترة التي لم تعقد اللجنة خلالها أي اجتماعات ولكنها أنجزت عملها باستخدام إجراء الموافقة الصامتة.

وفي التقرير السابق، أبلغت المجلس بأن اللجنة تلقت إخطارين بوقوع انتهاكات للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، التي فرضت حظراً على تصدير الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى جمهورية إيران الإسلامية. كما أبلغت المجلس بأن اللجنة وجهت رسائل إلى الدولتين الضالعتين في نقل المواد ذات الصلة بالأسلحة من إيران، التي وجدت على متن السفينتين إم/في هانسا إنديا وإم/في فرانكوب، تدعوها فيهما إلى تقديم تفسير للصفقتين وكذلك معلومات إضافية ذات صلة حول منشأ السلع ووجهتها النهائية وملكيتهما. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، تلقت اللجنة رداً من دولة من هذين الدوليتين - أي دولة المقصد المحددة في بوليصة شحن سفينة هانسا إنديا.

وأكدت الدولة أنها لم تجد في السجلات ما يفيد بأن سفينة هانسا إنديا كانت متوجهة إلى أحد مرافئها، وأنها تجري تحقيقات ستطلع اللجنة على نتائجها. ولم تحصل اللجنة بعد على أي معلومات إضافية من هذه الدولة بشأن هذه المسألة.

وبعد ذلك، وجهت الدولة ذاتها، التي ذكرت أيضاً في بوليصة شحن السفينة فرانكوب، رسالة إلى اللجنة بشأن تلك الحالة الأخيرة، وإن لم يكن ذلك رداً مباشراً على رسالة اللجنة. وشددت الدولة على أن الادعاءات الموجهة ضدها لا أساس لها من الصحة، وأن سفينة فرانكوب لم تكن تحمل

استكشاف الخيارات للاستجابة بفعالية لهذا النمط من الانتهاكات المتكررة للجزاءات.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة ثلاثة إخطارات من إحدى الدول الأعضاء بالإشارة إلى الفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، المتعلقة بتوريد المواد لاستخدامها في محطة الطاقة النووية في بوشهر، بإيران. كما تلقت اللجنة إخطارا واحدا عملا بالفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، فيما يتعلق بوقف تجميد الأموال لسداد مبالغ مستحقة بموجب عقود أبرمت قبل إدراج كيانين في القائمة. وعلاوة على ذلك، تلقت اللجنة استفسارين خطيين من دولة عضو يتعلقان ببعض جوانب نظام الجزاءات وردت عليهما.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالتقارير التي تقدمها الدول عن تنفيذ جميع التدابير ذات الصلة الواردة في القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، فإن الأرقام لا تزال على النحو التالي: تم تقديم ٩١ تقريرا بموجب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، و ٧٨ تقريرا بموجب القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ٦٧ تقريرا بموجب القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير تاكاسو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيدة رايس** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس. كما أود أن أشكر السفير أرو ووفد فرنسا على ما أبدياه من قيادة مقنطرة في الشهر الماضي.

أي مواد تتصل بها. وحتى اليوم، لم نحصل على أي رد من دولة المنشأ المبلّغ عنها.

وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وافقت اللجنة على مذكرة ثانية خاصة بالمساعدة في التنفيذ تتضمن معلومات قد تثبت جدواها للدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها بموجب القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨). وقدمت المذكرة ملخصا للحقائق المتعلقة بحادث السفينة هانسا إينديا، وحثت جميع الدول الأعضاء على توحي اليقظة بصورة خاصة، لوقوع المزيد من الانتهاكات في ظروف مماثلة. كما سلطت اللجنة الضوء على الفقرة ٧ من القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨) التي قرر المجلس فيها أن التدابير المالية الموجهة تنطبق أيضا على

”الأشخاص والكيانات الذين يحدد المجلس أو اللجنة أنهم ساعدوا الأشخاص أو الكيانات المحددة أسماؤهم على تفادي الجزاءات أو على انتهاك أحكام [القرارات ذات الصلة]“.

ويتذكر الأعضاء أن المذكرة الأولى الخاصة بالمساعدة في التنفيذ، المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، تضمنت تقريرا واستنتاجات عن حادث يتعلق بالمواد ذات الصلة بالأسلحة التي وجدت على متن السفينة إم/في مونشيغورسك، وضلوع شركة جمهورية إيران الإسلامية للملاحة البحرية في ذلك الحادث. وبالمثل، تناولت هذه المذكرة الثانية المواد ذات الصلة بالأسلحة التي وُجدت على متن السفينة هانسا إينديا، وسلطت الضوء أيضا على التورط المتكرر لشركة جمهورية إيران الإسلامية للملاحة البحرية وأشارت أيضا إلى الظروف المماثلة للحالتين، أي تشابه دولتي المقصد والمنشأ. والمذكرتان متوافرتان في موقع اللجنة على شبكة الإنترنت. ووفقا لولاية اللجنة، ستواصل

بالمدير العام إلى أن يعلن أن الوكالة لا يمكنها تأكيد أن "جميع المواد النووية في إيران تُستخدم في أنشطة سلمية".

ونأسف بصفة خاصة لأن إيران لم تستفد من اقتراح الوكالة الدولية للطاقة الذرية تزويدها بالوقود لمفاعل طهران للأبحاث في صفقة مقايضة لمرة واحدة مقابل ٢٠٠ كيلوغرام متري من اليورانيوم الإيراني المنخفض التخصيب. وبرفض هذه الصفقة السخية، تفوت إيران فرصة أخرى لبناء ثقة المجتمع الدولي بتأكيداتها على أن برنامجها النووي مخصص للأغراض السلمية وحدها، وتحرم الشعب الإيراني من ضمان الحصول على العلاج الطبي المنقذ للحياة. ومما يؤسف له أن هذه الانتهاكات المستمرة وهذا السلوك يظهران استمرار حكومة إيران في اتباع نمط من الاستخفاف بالشواغل الواضحة والجديدة التي عبر عنها المجتمع الدولي حيال برنامجها النووي.

ثانياً، إن استمرار رفض إيران تقديم ردود مجدية على طلب الحصول على معلومات الذي تقدمت به اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) لهو دليل آخر على استخفاف إيران بالالتزامات التي فرضها هذا المجلس. ونشيد باجتهاد اللجنة المستمر في تنفيذ ولايتها الهامة، حتى في ظل الانتهاكات المتكررة للجزاءات من جانب دول معينة أعضاء في الأمم المتحدة. ويسعدنا أن اللجنة أصدرت مذكرة ثانية للمساعدة في التنفيذ تحت فيها جميع الدول الأعضاء على أن تنتبه بشكل خاص لأي انتهاكات إضافية تحدث في ظروف مماثلة، مثل الانتهاكات التي ترتكبها شركة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للملاحة أو عمليات النقل من إيران إلى سوريا. وقد ذكرت تلك المذكرة الدول الأعضاء أيضاً بأن اللجنة لديها سلطة فرض جزاءات محددة الأهداف على الكيانات التي تيسر انتهاك الجزاءات أو التهرب منها، ونحث اللجنة على مواصلة استكشاف الخيارات للتصدي

كما أود أن أشكر السفير تاكاسو على تقريره وإحاطته الإعلامية الشاملين اليوم. غير أن شواغلنا حيال برنامج إيران النووي، تزايدت للأسف منذ آخر مرة اجتمعنا فيها بشأن هذه المسألة.

أولاً، إن آخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية خلص مرة أخرى، إلى عدم امتثال إيران لالتزاماتها إزاء الوكالة ومجلس الأمن، وهي التزامات لا بد منها لبناء الثقة في تأكيد إيران على أن لبرنامجها النووي أغراضاً سلمية بحتة. وعلى وجه التحديد، أكد المدير العام على أن إيران لم توقف برامجها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم والمياه الثقيلة، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن. وبدلاً من ذلك، أعلنت إيران عن ازدياد مخزونها من اليورانيوم المنخفض التخصيب وانتقالها بسرعة إلى إنتاج اليورانيوم المنخفض التخصيب، بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً.

وأعلنت إيران أيضاً أنها تعتزم بناء ١٠ محطات جديدة للتخصيب، لكنها لم تزود الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأي معلومات عن أماكن هذه المحطات أو تصميمها، وذلك بحسب ما يقضي به اتفاق الضمانات مع إيران.

وفضلاً عن ذلك، تواصل إيران إحراز تقدم كبير في أنشطتها ذات الصلة بالماء الثقيل، وبخاصة استمرارها في بناء المفاعل IR-40. لكن إيران رفضت طلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية الحصول على عينة من الماء الثقيل الذي اكتشفته الوكالة في إيران. ويسرد المدير العام للوكالة أيضاً عدة مسائل رئيسية وأسئلة لم يتم الإجابة عليها بشأن احتمال وجود جانب عسكري لبرنامج إيران النووي، وهو يقدم معلومات مثيرة للقلق حول توقيت قرار إيران ببدء العمل في محطة التخصيب السرية سابقاً في قم. وتصرفات إيران لا توفر الثقة بطابع برنامجها النووي، والمهم أنها حدث

سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر والإشادة بقيادة السفير آرو وفريقه الفرنسي خلال شهر شباط/فبراير.

أعرب عن الامتنان للسفير تاكاسو على تقريره المفصل وعلى العمل الدؤوب للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ويظهر تقريره أن الجزاءات لها تأثير. وعلى سبيل المثال، فقد أدت الجزاءات إلى عمليات ضبط لصادرات أسلحة إيرانية غير قانونية، وأنا أشيد بالعمل الشامل للدول التي تصرفت وفقاً لالتزاماتها الدولية لكفالة إحباط الأنشطة غير المشروعة لإيران. كما زادت الجزاءات من صعوبة تمويل المصارف الإيرانية لأنشطة الانتشار ومن صعوبة تطوير إيران لبرنامجها النووي.

غير أنه وبينما كان للتدابير الحالية بعض الأثر، فإنها لم تدفع إيران بعد إلى تغيير مسارها بشأن أنشطتها النووية. ويتضح ذلك من أحدث تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تطول لائحة اتهاماتها لإيران مع كل تقرير. ويزيد ذلك مخاوفنا من أن إيران تتصرف بشكل مخادع وغير قانوني. وسأبرز خمسة مجالات بعينها شملها التقرير، بما في ذلك مثال جديد على عدم التعاون.

أولاً، أظهرت إيران ازدياداً لقرارات مجلس الأمن بتشديد الموقع في قم وإعلان نيتها في بناء ١٠ محطات أخرى للتخصيب. ويقول التقرير إن تطوير موقع قم لا يتماشى مع التزامات إيران بموجب الترتيبات الفرعية لاتفاق الضمانات الخاص بها ويثير القلق حيال ما إذا كانت إعلاناتها كاملة.

ثانياً، يقول التقرير إن إيران زودت الوكالة بنتائج قياسات تشير إلى أنه جرى بلوغ مستويات تخصيب تصل إلى نسبة ١٩,٨ في المائة في الفترة بين يومي ٩ و ١١ شباط/فبراير. وفضلاً عن ذلك، فإن التقرير يبرز أنه على الرغم من طلب الوكالة من إيران عدم بدء التخصيب

لانتهاكات، وبخاصة بشأن كيفية التصدي بأكبر قدر من الفعالية للانتهاكات المتكررة للجزاءات.

وكما قالت حكومة بلدي من قبل، فإن فعالية قرارات مجلس الأمن تتوقف على المتابعة والتنفيذ من قبل اللجنة ومجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء. ومن ثم، فإن من مسؤوليتنا أن نكون متيقظين في كفالة تنفيذ هذه الجزاءات بقوة وإجراء تحقيقات مستوفاة وشاملة عند وجود أدلة على حدوث انتهاكات.

ما زالت الولايات المتحدة تلتزم التزاماً ثابتاً بإيجاد حل سلمي للشواغل الدولية حيال برنامج إيران النووي. وخلال العام الماضي وقبله، مدت الولايات المتحدة يدها إلى إيران بطرق لم يسبق لها مثيل، لتظهر مراراً التزامنا بالعمل من أجل إيجاد حل دبلوماسي مبني على الاحترام المتبادل. غير أن إيران لم تتخذ بعد خطوات لبناء الثقة واحترام الالتزامات التي قطعتها.

وبصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، يجب علينا أن نظل جميعاً مقتنعين اقتناعاً راسخاً بأنه لا بد من أن تمثل إيران لالتزاماتها الدولية. لقد مرت أربعة أعوام على إحالة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذه الحالة الخطيرة إلى مجلس الأمن. وخلال تلك الفترة، كرس الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس إلى جانب ألمانيا أنفسهم لاتباع نهج مزدوج المسار لتقديم خيار واضح لإيران ليتسنى لها اختيار سبيل أفضل للمضي قدماً. والولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بتلك الاستراتيجية.

وفي ضوء استمرار إيران في عدم الامتثال لالتزاماتها، لا بد من أن ينظر هذا المجلس في اتخاذ تدابير أخرى لإخضاع حكومة إيران للمساءلة.

**السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشارك الآخرين تقديم التهنية لكم،

بأقتراحات مضادة تتعارض تماما مع روح الاتفاق والغرض منه.

إن المسار الحالي لإيران مسار غير قانوني ويزعزع الاستقرار.

يؤكد تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرة أخرى بأنهم غير قادرين على التحقق من أن برنامج إيران النووي لأغراض غير عسكرية. وبدون هذه الطمأنينة، هناك إمكانية حقيقية جدا لأن تؤدي إجراءات إيران إلى زيادة الانتشار في جميع أنحاء المنطقة.

ومع ذلك، فإن احتمال فرض جزاءات صارمة يعني أن هذا السيناريو ليس أمرا حتميا. وعلى الرغم من التفاهل الإيراني، لا يزال في وسعنا إقناع إيران بالامتثال لشروط الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن طريق جعل تكلفة برامجها النووية الحالية تفوق قدرتها على التحمل. ومن شأن اتخاذ مزيد من التدابير أن يبرهن على أن المجتمع الدولي متحد في سعيه للتوصل إلى حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية وتجنب أي إجراءات استباقية من الآخرين لحل هذه المشكلة عن طريق وسائل أخرى.

ويمثل اتخاذ مزيد من التدابير أفضل فرصة لإشراك إيران في مفاوضات جادة لتبديد مخاوف الوكالة. ويجب أن تكون هذه التدابير ذكية وفعالة. وينبغي أن تستهدف المجالات التي لها تأثير على الحسابات السياسية للنظام. وينبغي أن تظهر للنظام أن تكاليف برنامجهم النووي تفوق جني أي منافع مشكوك فيها.

في الوقت نفسه، ينبغي أن نؤكد من جديد على استعدادنا لمواصلة التعاون مع إيران. لقد عرضت مجموعة ٣+٣ على إيران تحقيق مكاسب اقتصادية مثل الاستثمار والتجارة ومساعدة إيران على تطوير الطاقة النووية المدنية،

بنسبة ٢٠ في المائة، فإن إيران واصلت القيام بذلك. ويشير إلى أن إيران لديها الآن ٦١٠ ٨ أجهزة طرد مركزي، يعمل منها ٣٧٧٢ جهازا، وإلى أنها زادت مخزونها من اليورانيوم المنخفض التخصيب إلى أكثر من ٢٠٠٠ كيلوغرام.

ثالثا، يوضح المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران لا تتعاون مع الوكالة بشأن المسائل المتعلقة بخصوص الجوانب العسكرية المحتملة منذ ١٨ شهرا، ويقول إن المعلومات المتاحة للوكالة بشأن هذه المسائل "تثير، مجتمعة، القلق من احتمال وجود أنشطة حالية أو سابقة لم يتم الكشف عنها في إيران، ذات صلة بتطوير حمولة نووية لقذيفة".

رابعا، يبرز التقرير أيضا مجالات جديدة لعدم التعاون. وعلى سبيل المثال، فإن إيران ترفض السماح للوكالة بأخذ عينات من الماء الثقيل المخزن في أصفهان أو بالوصول إلى محطة إنتاج الماء الثقيل.

خامسا، يوضح التقرير أن إيران لم تنفذ بعد البروتوكول الإضافي. ويحث المدير العام إيران على اتخاذ خطوات لتنفيذ ضماناتها والتزاماتها الأخرى بالكامل، ونحن ندعم تماما جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد.

ومما يظهر النوايا الحقيقية لإيران أيضا عدم ردها بصورة بناءة على اقتراح الاستعاضة عن قضبان الوقود في مفاعل طهران للأبحاث النووية باستخدام مخزونات إيران من اليورانيوم المنخفض التخصيب، المخصب بنسبة ٣,٥ في المائة. ولبى ذلك الاقتراح رغبة إيران في تأمين الوقود لهذا المفاعل البحثي، وكان من شأنه أن يكون تعزيزا حقيقيا للثقة بآفاق إجراء حوار أوسع نطاقا مع إيران بشأن المسائل النووية. لكن وعلى الرغم من الإشارات الأولية التي أفادت بأن إيران يمكن أن تقبل هذه الصفقة، فإنها تقدمت

لقد بدأت إيران بالفعل في تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة، من دون إبلاغ الوكالة في الوقت المناسب. وبالتالي، لم تتمكن الوكالة من اتخاذ التدابير اللازمة لرصد هذا التقدم إلى درجة تجعل إيران تقترب بشكل خطير من العتبة العسكرية. وكما نعلم، يمثل تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة أكثر من ٩٠ في المائة من الطريق نحو تخصيبه ليصبح كاليورانيوم المستخدم للأغراض العسكرية.

كما أن إيران تواصل أنشطتها في مجال الماء الثقيل في أراك وعملها على إنشاء مفاعل بلوتونيوم قدرته ٤٠ ميجاوات، وتفوق قدرته كثيرا القدرة اللازمة لأنشطة البحث والتطوير أو أنشطة النظائر الطبية التي تدعيها إيران. ولم تأذن إيران للوكالة بأخذ عينات من عدة آلاف لتر من المياه الثقيلة التي اكتشفت مؤخرا في أصفهان.

لقد بنت إيران مصنعا سريا لتخصيب اليورانيوم في مدينة قم، وأعلن عنه في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وظل هذا الموقع غير معلن لعدة سنوات، مما يمثل انتهاكا لاتفاق الضمانات المتعلقة بإيران. وتدعي إيران أنه لم يتم البت في الغرض النووي لهذا الموقع إلا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، في حين قالت الوكالة إن لديها معلومات تكشف أن تصميم المنشأة يعود تاريخه إلى عام ٢٠٠٦. ولم تستجب إيران لطلب الوكالة الوصول إلى الشركات العاملة في بناء الموقع. وكانت الوكالة قد طلبت إلى إيران التأكيد كتابة على أنه لا توجد مواقع سرية أخرى قيد الإنشاء، ولم تقم إيران بذلك.

ولا يوجد أي تطبيق مدني موثوق به لهذا الموقع. وأكدت الوكالة أن هذا المرفق يمكن أن يتسع لحوالي ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزي. وذلك كاف لصنع قنبلة نووية ولكنه ليس كافيا لبناء مفاعل. وسيحتاج المرفق إلى حوالي

وفتح صفحة جديدة في علاقاتها مع المجتمع الدولي على أساس الاحترام والمساواة.

نحن لم ننكر على الإطلاق حق إيران في تطوير برنامج نووي مدني سلمي، ولكن مع هذا الحق تأتي مسؤولية، وإيران بحاجة إلى استعادة ثقة المجتمع الدولي. إن استمرار الصمت بشأن أنشطة التسليح المحتملة المقترن بالكشف عن مواقع سرية للتخصيب والخطاب العدائي، لا يساعد على استعادة الثقة بنواياهم، بل لا يؤدي سوى إلى زيادة قلقنا حيال البرنامج.

المملكة المتحدة وشركاؤها الدوليون، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ملتزمون باتباع استراتيجية مزدوجة المسار، ونأمل أن يستمر مجلس الأمن في تأييدنا في هذه الجهود.

**السيد دريفيير (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود بدوري أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. كما أود أن أشكر السفير تاكاسو على تقريره الذي يغطي فترة ٩٠ يوما، وكذلك على إدارته للجنة وعلى الاحتراف المهني لفريقه. لقد وصفت إحاطته الإعلامية الجهود الإيرانية للالتفاف على جزاءات مجلس الأمن، بالإضافة إلى السلوك المثالي للدول في السعي لمعالجة هذا الأمر.

لقد أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من فورها تقريراً دامغا بشأن الملف النووي الإيراني. وأود أن أسلط الضوء على عدد من النقاط التي تثير القلق البالغ.

ما زالت إيران تسعى إلى تطوير برنامجها لتخصيب اليورانيوم، الذي كان عليها التزام بتعليقه. وقد أنتجت إيران حتى الآن حوالي طنين من اليورانيوم المنخفض التخصيب؛ وهذا من شأنه أن يكون، بعد إعادة تخصيب اليورانيوم، أكثر من كاف لتصنيع جهاز نووي. ولكن لا توجد محطة للطاقة النووية في إيران يمكنها استخدامه.

أما بخصوص مفاعل الأبحاث في طهران، فقد رفضت إيران الاتفاق الذي اقترحه المدير العام للوكالة. واقترح ذلك الاتفاق، الذي قبله جميع الأطراف الأخرى، استراتيجية توريد شفافة ومتوازنة تهدف إلى تلبية الاحتياجات الإيرانية من النظائر المشعة الطبية. وكان من شأن ذلك الاتفاق استعادة بعض الثقة، وكفالتة لعدة أشهر على الأقل ألا يكون هناك كمية كافية من اليورانيوم المنخفض التخصيب في إيران لإنتاج قنبلة نووية.

غير أن إيران لم تعمل سوى على إعادة اقتراح الخيارات التي كان محمد البرادعي قد استبعدتها تماما خلال المفاوضات في فيينا. وقد استبعدت هذه الخيارات لسبب وجيه: كانت جميعها ستمكن إيران من صنع قنبلة نووية في أي لحظة.

وختاما، ولئن كان ذلك لا يتجسد في التقرير، فقد رفضت إيران جميع العروض التي قدمتها مجموعة ٣+٣ لعقد اجتماع بشأن برنامجها النووي.

لو أخذنا كل هذه الحقائق معا، لرأينا بلدا ينتج وقودا نوويا بدون أن يكون لديه محطة للطاقة النووية، ويعمل سرا على تطوير مواقع تخصيب اليورانيوم من دون أي تطبيق مدني موثوق به، ويحرز بصورة سرية تقدما نحو مستوى التخصيب اللازم لصنع قنبلة، ويطور برنامجا للقذائف البالستية، ويرفض رفضا قاطعا التعليق على عسكرة برنامجها على الرغم من وجود معلومات كثيرة عن هذا العمل تعتبرها الوكالة ذات مصداقية.

إن بلدي عاقد العزم على دعم نشر الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على أوسع نطاق ممكن. لقد بذلنا جهود تعاونية واسعة النطاق في منطقة الخليج وأماكن أخرى. وسن عقد في باريس في الأسبوع المقبل مؤتمرا رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع. ولكن كيف يمكننا الاستمرار

٤٥ سنة لإنتاج كمية من الوقود تكفي لإعادة تزويد مفاعل نووي مشابه لمفاعل بوشهر بالوقود لمدة سنة واحدة.

لا نستطيع أن نقلل من خطورة هذه الوقائع. كيف يمكن أن تكون لدينا ثقة؟ كم عدد المواقع السرية المتبقية؟

ومضى عامان حتى الآن على تحقيق الوكالة في الدراسات العسكرية المزعومة، أي بشأن أنشطة التحويل، والعمل المتعلق بالمواد المنسقة الشديدة الانفجار، وأخيرا العمل بشأن صاروخ شهاب لحمل رؤوس حربية نووية. إن هذه الدراسات تبعث على القلق من أن إيران لم تعمل في مجال الوقود ووسائل الإيصال فحسب، ولكن في الحلقة المفقودة أيضا: وهي تطوير جهاز وإيصاله بواسطة قذيفة.

وأكدت الوكالة أن لديها معلومات موثوقة من مصادر متعددة تغطي فترة طويلة من الزمن، وهي معلومات متسقة من حيث التفاصيل الفنية والجداول الزمنية والأفراد والكيانات المعنية.

وإيران نفسها أكدت بعض المعلومات، مثل تحديد بعض حلقات العمل أو تعيين بعض المشاريع. ووفقا للوكالة، يبدو أن هذه الأنشطة استمرت بعد عام ٢٠٠٤.

ومع ذلك، ما فتئت إيران، لفترة عامين تقريبا، تحول دون الوصول إلى أي من الوثائق أو المواقع أو الأفراد أو الكيانات المعنية. ومع مرور الوقت، تشعر الوكالة بالقلق لأنه سيصبح من الصعب جدا الحصول على معلومات. وبدون هذه المعلومات، سيغدو من المستحيل استبعاد احتمال وجود برنامج نووي عسكري.

وفيما يتعلق بالشفافية، توقفت إيران - بصورة غير قانونية بالكامل - عن تطبيق القانون المعدل ٣-١. كما أنها لا تطبق البروتوكول الإضافي.

العمل الذي أنجز. واصلت اللجنة، خلال الفترة قيد الاستعراض، العمل بامتنال صارم بأحكام القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨). ومن الأهمية بمكان أن تطبق اللجنة، في المستقبل، روح ونص هذه القرارات من أجل إيجاد حل فعال للمشكلة النووية الإيرانية عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية وحدها.

لا تزال الحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني معقدة. وبذلت محادثات مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية وروسيا جهودا دبلوماسية كبيرة، لم تسفر حتى الآن عن النتائج المرجوة. لكننا نعتقد أن هناك فرصة للمفاوضات، وبخاصة للاتفاق على نموذج مقنع ومقبول للطرفين لتبادل الوقود لمفاعل طهران البحثي. إن التنفيذ الناجح لهذا المشروع سيكون خطوة حقيقية إلى الأمام نحو استعادة الثقة بالطابع السلمي حصرا للبرنامج النووي الإيراني وهو أفضل سبيل لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الإيراني.

ما فتننا ندعو إلى حل المسائل المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني عن طريق الحوار والتفاعل مع الجانب الإيراني. كان جوهر الموقف الروسي دائما وسيظل قائما على المحادثات لإيجاد حلول دبلوماسية وعلى إشراك طهران في الجهود المشتركة في إطار المشاركة الصادر بها تكليف للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعو طهران إلى اتخاذ الترتيبات الضرورية لضمان الاستئناف الفوري للحوار الموسع مع مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا بغية التوصل، في جملة أمور، إلى تسوية عن طريق التفاوض للحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني. نحن مقتنعون بأن هذه التسوية ستستجيب للمصالح الأساسية للمجتمع الدولي بأسره ومصالح إيران نفسها.

بالثقة بالطاقة النووية إذا كان من الممكن لجهة ما أن ترفض تماما الشفافية بدون إخضاعها للمساءلة؟ كيف يمكننا ضمان سلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عشية انعقاد المؤتمر الاستعراضي هذا العام إذا كان من الممكن أن تنتهك كل أحكام المعاهدة بدون عواقب؟

وما زلنا ملتزمين بإيجاد حل دبلوماسي لهذه المسألة في إطار مجموعة ٣+٣. ومع ذلك، لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي. فلا يمكننا أن نسمح للبرنامج الإيراني بإحراز تقدم بينما تُرفض عروضنا للحوار والتعاون الواحد تلو الآخر، وفي الوقت نفسه يعرقل عمل الوكالة بهذه الطريقة الاستفزازية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لمجلس الأمن أن يسمح لدولة من الدول أن تنتهك خمسة قرارات متعاقبة.

وأخيرا، لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا باستمرار استغلالنا عن طريق مجموعة من إيماءات المماثلة التي يطرحها النظام. كل لحظة لها قيمتها. وفي ظل هذا الوضع، ليس لدينا مع شركائنا اليوم أي خيار آخر سوى طلب اتخاذ مجلس الأمن لإجراءات جديدة في الأسابيع القادمة، بما يتفق مع النهج ذي المسارين الذي اتبعته باستمرار مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا.

**السيد تشوركين (الاتحاد الروسي)** (تكلم بالروسية): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، أن أهنيكم ووفد الغابون على توليكم المهام الهامة لرئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشكر السفير أرو والوفد الفرنسي على الطريقة الدينامية المُنمكة التي أدارا بها أعمال المجلس في شباط/فبراير.

نحن ممتنون أيضا للسفير يوكيو تاكاسو على إحاطته الإعلامية بشأن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، على الاستعراض المنتظم لفترة ٩٠ يوما وعلى

ورغم أن استئناف المفاوضات يواجه حاليا بعض الصعوبات، فإن فرصة الاتصال والحوار ليست مغلقة. وفي ذلك الصدد، من الجدير بالذكر أن كل الأطراف المعنية أشارت إلى أن مشروع اتفاق الوكالة بشأن توريد الوقود النووي لمفاعل طهران البحثي لا يزال قائما. يبين هذا أن الجهود الدبلوماسية التي يبذلها المجتمع الدولي لم تستنفد وأنه لا تزال هناك فرصة لبذل مزيد من الجهود الدبلوماسية.

أُحييت الصين علما بآخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أمانو. نحن نؤيد استمرار الدور البناء الذي تضطلع به الوكالة لإيجاد حل مناسب للمسألة النووية الإيرانية. كما نأمل أن تزيد إيران تعزيز تعاونها مع الوكالة وأن توضح المسائل ذات الصلة وتحسمها بشكل مناسب في وقت مبكر بغية إزالة شكوك المجتمع الدولي إزاء برنامجها النووي.

ونرى أن مفتاح تخفيف الحالة المتوترة الراهنة التي تكتنف هذه المسألة يبقى إيجاد حل مقبول لمشكلة توريد الوقود النووي لمفاعل طهران البحثي واستئناف المفاوضات بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا وإيران في أسرع وقت ممكن. ويحدونا الأمل في أن تتوصل الأطراف المعنية إلى توافق مبكر في الآراء في ما يتعلق بمشروع اتفاق الوكالة لتوريد الوقود النووي لمفاعل طهران البحثي. كما نأمل أن تأخذ الأطراف المعنية في الاعتبار الحالة العامة والطويلة الأجل بغية تعزيز الجهود الدبلوماسية، بما في ذلك اعتماد سياسات أكثر مرونة وعملية بغية إحراز تقدم في الحوار والمفاوضات.

ستواصل الصين الاشتراك بفعالية في عمل لجنة ١٧٣٧ ودعم جهود الرئيس ذات الصلة والتنسيق معها بغية السماح للجنة بالاضطلاع بدور بناء في تسوية المسألة النووية الإيرانية على النحو الواجب.

**السيد ليو زينمن (الصين) (تكلم بالصينية):** أود بادئ ذي بدء، أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للزملاء الفرنسيين على إدارتهم الفعالة للعمل في شباط/فبراير.

وأود أيضا أن أشكر السفير تاكاسو على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) خلال فترة الـ ٩٠ يوما الماضية. نحن نقدر العمل الذي أنجز منذ تولي رئاسة اللجنة. وتلاحظ الصين أن لجنة ١٧٣٧ أنجزت عملا فعالا جدا في هذه الفترة، ونعرب عن الامتنان عليه.

اتخذ المجلس عدة قرارات بشأن المسألة النووية الإيرانية منذ عام ٢٠٠٦، بما فيها القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨). تعكس هذه القرارات الشواغل المشتركة للمجتمع الدولي في ما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية. لقد اتخذت القرارات من أجل صون النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وتعزيز سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودورها وتعزيز الجهود الدبلوماسية التي تهدف إلى التسوية السلمية للمسألة النووية الإيرانية. على كل دولة التزام بتنفيذ هذه القرارات بشكل شامل وصادق.

لقد أيدت الصين دائما النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. نحن نفضل معالجة المسألة النووية الإيرانية من خلال الاستراتيجية ذات المسارين. ونعلق أهمية كبرى على القرارات ذات الصلة وأوفينا بشكل صارم بالتزاماتنا بموجبها. لكننا، في الوقت نفسه، نرى أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها ولا يمكنها بأي شكل من الأشكال أن تقدم حلا أساسيا لهذه المسألة. ولذلك تظل المفاوضات الدبلوماسية والحل السلمي لهذه المسألة أفضل خيار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية بشأن مسائل أخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

---